

صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه خطاب العرش إلى الأمة،

– الأحد ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢١ الموافق ٣٠ يوليوز ٢٠٠٠ –

## الرباط

« الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يغمرنا شعور مفعم بالغبطة والتأثر ونحن نخاطبك في هذا اليوم الذي نحتفي فيه جميعا بالذكرى الأولى لاعتلائنا عرش أسلافنا الميامين مستخلفين لأداء الرسالة وحمل الأمانة سائرين على نهجهم القويم في قيادتك وإعلاء شأنك والارتقاء بك .

وإنها لخير مناسبة لتأكيد الوفاء الصادق الذي تبادلناه وتجديد العهد المقدس الذي يلحم بيننا بأواصر البيعة الشرعية التي تطوق عنقك وعنقنا متجذرة عبر ثلاثة عشر قرنا من تاريخنا الحافل المجيد مشدودة الى العصر الحديث برباط دستوري ديمقراطي متجدد .

إن احتفاءك الخاص بعيد العرش يعود لخاصيته المتمثلة في تجسيده لتلاحم مقدسات المغرب الثلاث : الاسلام والملكية والوطن حيث أرسى العرش بفضل الاسلام والملكية مكونات الوطن التعددية الحضارية والثقافية والجغرافية وجعلها مصدرا مستمرا لوحده . كما شكل هذا الالتحام بينك وبين العرش حصنا حصينا أكسب المغرب قوة ومناعة بهما تمكن من الصمود أمام أخطر الصعاب والأزمات وتخطى أعتى العراقيل والعثرات ورفع مختلف العوائق والتحديات واجتياز الامتحانات الحاسمة ومنعرجات التاريخ الصعبة وهو أكثر ما يكون ثباتا وشجاعة وأقوى تضامنا وأوفى عهدا .

ذلك ما لمسناه وما شهد به التاريخ المعاصر عندما اختار الله لجواره والدنا المنعم مولانا الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه وأكرم مثواه حيث كان التحامك بوارث سره للنهوض بأمانة استخلافه في خدمتك خير وفاء لذكراه العطرة . فبهذا الوفاء المتبادل وتجديد العهد الصادق تغلبنا على محنة فراقه متآزرين . وإنما بهذه المعاني السامية والمغازي العالية لنستحضر روحه الطاهرة الزكية وهي تهيمن علينا حاثا على التذكير بعهد الزاهر المتسم بالتوحيد والتشييد وبناء الدولة الحديثة القائمة على دعائم الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية . كما نسترجع ذكرى بطل التحرير

جدنا المقدس مولانا محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته وجزيل مغفرته إذ كان المبادر الى اتخاذ يوم تربعه على العرش عيدا لالتقاء الشعب الأبوي بعاهله الممثل لسيادته ورمزا للكفاح من أجل استعادة استقلاله وحريته . فلهما من الله الجزاء الأوفى على ما قدما من تضحيات جسيمة وما أنجزا من أعمال عظيمة وما أرسيا من قواعد متينة وأسس مكينة أخذنا العهد على نفسنا كي نسلك سبيلها النيرة الواضحة بخطى ثابتة وإيمان عميق .

هكذا انطلقنا في لقاء مباشر معك ومعaine ميدانية لأحوال كل فئاتك وجهاتك خاصة المحرومة منها في بناء مجتمع حدائي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون وتجديد وعقلنة وتحديث أساليب ادارتها وإعادة الاعتبار للتضامن الاجتماعي والمجالي وتفعيل دور المجتمع المدني وإنعاش النمو الاقتصادي وحفز الاستثمار العام والخاص وانطلاق تنمية شمولية وإقلاع اقتصادي يضع في صلب أولوياته تشغيل الشباب والنهوض بالعالم القروي والشرائح الاجتماعية والمناطق المعوزة وتأهيل الموارد البشرية والذود عن وحدة التراب واستثمار الرصيد الثمين للإشعاع الدولي للمغرب بنفس وآليات جديدة .

وإنه ليطيب لنا في غمرة هذه الذكرى العطرة أن نعرب لك شعبي العزيز عن جزيل شكرنا وكبير اعتزازنا بالمشاعر التي ما فتئت تعبر بها عن صادق وفائك وخالص ولائك ملتفا بعفوية وتلقائية حول شخص جلالتنا متشبثا بأهداب عرشنا ومؤمنا بالأهداف التي رسمناها داعين لمضاعفة الجهود في تجديد للرؤى والمناهج وتمديد للآفاق بما يؤهلك لولوج الألفية الثالثة التي نحن مشرفون عليها وأنت أكثر ما تكون تمسكا بالمقدسات وتعلقا بالثواب والتزاما بالعهود وأقوى ما تكون استعدادا للانخراط الفعال في مسيرة العصر والمساهمة الايجابية فيها تحفزا من المكانة اللائقة بمجدك التالد وحاضرک الطموح ومستقبلک المشرق الواعد ضمن أصالة راسخة متجددة وحادثة أصيلة .  
شعبي العزيز،

سيرا على هذا النهج القويم وبعون من الله وتوفيقه كان منطلقنا مولين كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوما جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الامن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة . وهو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنیان مرصوص يشد بعضه بعضا . فلا حرية بدون أمن واستقرار ولا تنمية في غياب السلم الاجتماعي ولا تدبير ديمقراطي للشؤون المحلية بدون احتكاك يومي

بالمواطن وإشراكه في معالجتها . كما أننا نشدد على أن هذا المفهوم لا ينحصر في الإدارة الترابية بل ينطبق على كل من أوكلت إليه سلطة معينة اعتبارا لغايته النبيلة العامة المتمثلة في مصالحه المواطن مع السلطة والجهاز الاداري وحفظ الكرامة وحفز الاستثمار .

وقد حرصنا على تفعيل هذا المفهوم بإجراء حركة تغيير واسعة في مختلف الأجهزة الادارية خاصة منها الإدارة الترابية والمركزية ورجال السلطة الجهوية والاقليمية وكذا قطاع الاعلام والاتصال بغية توفير الموارد البشرية المتجددة والتي ننتظر منها التشعب الكامل بفلسفته السامية . كما تم اطلاق عملية واسعة للمراقبة والتدقيق والتفتيش والزجر في ظل سيادة القانون والشرعية على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية .

وبموازاة مع ذلك فقد سهرنا على وضع مجموعة جديدة من النصوص المبلورة له حيث تم تهييء مشاريع متقدمة أعدنا من خلالها النظر جذريا في كل من ميثاق الجماعات المحلية والاقليمية والجهوية ومدونة الانتخابات . وسنبشرك شعبي العزيز في مناسبة قريبة بالخطوط العريضة لهذه النقلة الديمقراطية الكبرى التي توخينا منها الاسراع بترسيخ اللامركزية واللاتركز في اتجاه افراز مجالس محلية وإقليمية و جهوية تجمع بين ديموقراطية التكوين وعقلانية التقطيع ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير وتتوفر على أوسع درجات الحكم الذاتي الاداري والمالي الذي من شأنه جعلها تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالتبعية للدولة ولكن بالشراكة معها وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من قبل نخبة ذات مصداقية وكفاءة ونزاهة يفرزها نظام ومسلسل انتخابي ديموقراطي محاط بجميع الضمانات القانونية الكفيلة بضمان حريته وتعدديته ونجاعته .

كما أننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة القانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الاداري والقضائي والسهر المستمر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام . وسنتعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الاولى لتفعيله والذي ينتظرنا بذل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجدرة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا .

وفي هذا السياق الرامي الى تركيز دولة الحق والقانون أولينا عناية خاصة لحقوق الانسان وأحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم بجانب المجلس الاستشاري لحقوق الانسان لتعويض الضحايا حرصنا على أن تعمل بكامل العدل والانصاف والسعي للاستجابة لكل المطالب والطلبات المشروعة والانفتاح على مختلف الحساسيات .

كما أصدرنا تعليماتنا السامية بأن تبذل كل أشكال التأهيل الطبي والانساني وإعادة الاعتبار والادماج الاجتماعي لذوي الحقوق علما من جلالتنا بما للتعويض المعنوي والانساني من أهمية خاصة في الطي النهائي لهذا الملف غايتنا المثلى تضييد الجراح وفتح صفحة جديدة تركز فيها كل الطاقات لبناء مستقبل مغرب ديموقراطي وعصري وقوى لمواجهة المشاكل الحقيقية والملموسة لأجياله الصاعدة .

وسيرا على اعتماد الديمقراطية والعقلنة في مسلسل التحديث الشامل لمؤسساتنا فقد قررنا إعادة النظر في الظهير الشريف المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان . كما أننا قد أصدرنا توجيهاتنا السامية بخصوص ما ننتظره من هذا المجلس من مهام جليلة متجددة في العقد الأول للقرن الحادي والعشرين مثلما نهض بوظائفه كاملة خلال العقد الذي نودعه . وسنسر لهذه الغاية على تجديد تركيبته وكذا اختصاصاته وطريقة عمله خاصة وأن المؤسسات الدولية المختصة بحقوق الانسان تتطلع لجعل تجربته نموذجا متميزا في هذا المجال .

ولأن حرصنا على توطيد الحريات لشعبنا الأبي الكريم لا حد له . فإننا ندعو حكومتنا الى الاسراع بوضع مشاريع قوانين لمراجعة مدونة الحريات العامة في اتجاه يوفق بين مقتضيات مبدأ الحرية ومتطلبات الحفاظ على النظام العام الذي يعد ركنا أساسيا لضمان ممارسة الحرية الفردية . كما أن عزمنا منكب على تأسيس جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للاعلام والاتصال في حرص تام على حريتهما وتعدديتهما .

إن مسلسل التحديث يتطلب تشخيص واقع مؤسساتنا والانكباب عليه لعقلنته . فكما أن لكل زمن رجاله ونساءه فإنه كذلك لكل زمن مؤسساته . والعقلنة تقتضي إحداث مؤسسات جديدة بدل تلك التي أدت ووظائفها وآن وقت تجديدها واستبدالها بأخرى تستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة .

ومواصلة منا لتحديث دولة المؤسسات وعقلنتها وتفعيل مؤسسات وثقافة التشاور والحوار اللازمة للديموقراطية فقد قررنا تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في الباب التاسع من دستور المملكة ليكون مؤسسة دستورية للتفكير والتشاور في جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية من قبل صفوة ذات رأي راجح مكملة للمؤسسات المنتخبة منيطين به الادلاء برأيه في أي مشروع أو مخطط يتعلق بالاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني المالية منها والاجتماعية والتربوية والتكوينية بما فيها مشكلات الشباب ومتابعة الحوار الاجتماعي واصلاح نظام التعليم داعين

حكومة جلالتنا الى أن تسرع بوضع مشروع قانون تنظيمي يحدد تركيبته وتنظيمه وصلاحياته وطريقة تسييره .

كما أننا قررنا بموازاة مع تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي حل المجلس الوطني للشباب والمستقبل ومجلس متابعة الحوار الاجتماعي والمجلس الأعلى للتعليم الذي يعود ظهير تأسيسه لسنة 1970 حيث ستؤول صلاحياتها جميعا للمؤسسة التي سيتم تنصيبها .

واننا نود بهذه المناسبة أن نشيد بالدور الذي قامت به هذه الهيئات وأن ننوه بما كان لها من منجزات هامة .

كما نود تأكيد حرصنا على زيادة تمثين الصرح الديمقراطي الذي شيده والدنا المنعم والعمل على اختصار الوقت الذي قطعه شعوب أخرى لاستكمالهم مجددين التشديد على التزامنا بالسهر على تمرس رعايانا الأوفياء على إدارة الشأن العام وتعلم فضائل المشاركة فيه محليا ووطنيا وجهويا ذلكم الالتزام الشديد الذي لا يوازيه الا حرصنا الدائم على التصدي لكل أشكال الاضرار به أو الاستحواذ على ثمراته .

وفي سياق تفعيل كل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور فقد أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلالتنا قصد الاسراع بوضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا المنصوص عليها في الباب الثامن من دستور المملكة .

وبالرؤية نفسها نظرنا الى الشأن الديني فاتخذنا بصدده تدابير جديدة وأصدرنا تعليماتنا السديدة كي يأخذ مجراه الذي تستوجبه وظائف الامامة العظمى والتزامات أمير المؤمنين الراعي الأمين لجميع متطلبات هذا الشأن في نطاق وسطية الاسلام واعتداله وتسامحه وكونه دين العلم والحياة الداعي باستمرار الى التجديد والتحديث بما يتلاءم مع روحه العالية ومبادئه السامية ومقتضيات التطور الوقتية .

وتحقيقا لهذه الغاية أمرنا باعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الجهوية مما يجعلها قادرة على أداء رسالتها باشراف وتوجيه مباشر من جلالتنا .

كما أمرنا باتخاذ الترتيبات اللازمة قصد اعادة المكانة لرسالة المسجد باعتباره مقرا للعبادة والتربية والتكوين والوعظ والارشاد وباعتباره أيضا مركزا ينهض فيه العلماء والعلماء بتأطير المواطنين والمواطنات وصهرهم في مجتمع طاهر سليم واع و متماسك .

## تكامل المجتمعين المدني والسياسي

شعبي العزيز

على هذا النسق من التفكير والتدبير المتجددين وجهنا عنايتنا لمختلف قضايانا المحلية والجهوية والوطنية وفق مشروع سياسي يستوعب حقيقة مجتمعنا في سياقه التاريخي ويعمل على تغييره نحو الأرقى والأفضل بواقعية بعيدة عن الشعارات الجوفاء والمقولات الجاهزة وقادرة على التفاعل مع متغيرات العصر تحفزا من الثوابت الراسخة المتمثلة في قيمنا الإسلامية ومقومات هويتنا الحضارية والثقافية وقادرة كذلك على تفعيل التضامن والتكافل في مدلولهما الإسلامي لمحاربة الفقر ومظاهر الاقصاء والارتقاء بالفئات المحرومة مما يعني إقامة عدالة اجتماعية تعتمد المساواة في الفرص والامكانيات في نطاق اصلاح يتعهد المكتسبات المؤسسية بالتجديد والاغناء ويسعى الى اقتصاد الوسائل وتقنين الممارسات البناءة وتحذير الثقافة الديمقراطية عبر منظور المواطنة الفاعلة والعمل المبدع الخلاق من خلال المبادرات الذاتية والأشغال التطوعية وتشجيع الشراكة والتعاون .

ولقد كان الجفاف الذي عرفته بلادنا هذا العام محكا دفع الى تقوية التضامن مع العالم القروي في محنته التي حرصنا شخصيا على معاينتها والوقوف على آثارها وقيادة الحملة الوطنية لتخفيفها وتجاوز أضرارها .

واننا لنشيد بالدور الفاعل للمجتمع المدني الذي أبان عن انخراطه الفاعل في محاربة الفقر والتلوث والامية مما يجعلنا ندعو السلطات العمومية والجماعات المحلية وسائر المؤسسات العامة والخاصة الى أن تعقد معه كل أنواع الشراكة وتمده بجميع أشكال المساعدة . واننا لجد معترزين بتعاطي نخبة المجتمع المدني للشأن العام والعمل الجمعي والاهتمام بمجالات كانت الى حد كبير ملقاة على عاتق الدولة لوحدها مما يعد مؤشرا على نضج الشعب وقواه الحية . وبقدر ما نؤمن بتكامل المجتمعين المدني والسياسي بدل تعارضهما المزعوم الذي يريد البعض أن يجعله مطية للاستحواذ غير المجدي على فضاءات العمل الوطني فاننا نعتبر أن دينامية المجتمع المدني الفاعل في مجالات التنمية المحلية ومحاربة الفقر والتلوث والامية وكذا النهوض بمهام القوة الاقتراحية والتأطيرية والتربوية من قبل عناصره النشيطة التي لم تجد نفسها في بنيات المجتمع السياسي تعد مدعاة لهذا الاخير لتأهيل أدواته وتجديد هياكله وتغيير أساليب عمله وايلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المعيشية للمواطنين بدل الخوض في التنابز بالألقاب وجرى البعض وراء مصالح أنانية فردية أو أشكال من الشعبوية المضرة بكل مكونات هذا المجتمع السياسي الذي ننتظر منه

النهوض الكامل بوظيفته الدستورية المتمثلة في تربية وتأطير المواطنين .

وإذا كان حرصنا الشديد على التوزيع العادل للثروات لا يوازيه الا حرصنا على التوزيع المتكافئ  
للامكانيات والفرص فإننا نحث رعايانا الأوفياء على نبذ روح الاتكالية جاهدين على تحسيسهم بما  
يختزنون من قدرات خلاقة على تغيير واقعهم ومحيطهم معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ  
الفرص وروح الايثار والابتكار وداعين حكومة جلالتنا لضرورة القيام باستثمارات اجتماعية من  
خلال بلورة سياسات عمومية ناجعة في مجالات السكن الاجتماعي والتجهيزات الاساسية  
والصحة والتأهيل والتربية والتكوين .

شعبي العزيز،

ان حرصنا على هذا التوجه المجتمعي نابع من ايماننا بأن الكرامة تفتقد مع الجهل أكثر مما تفتقد مع  
الفقر . ومن ثمة كان توجهنا للاستثمار في الموارد البشرية باعتبار رأس المال البشري رافعة للتقدم  
وخلق الثروات ونظرا لدوره في تحويل وتدبير باقي الثروات وادماج هذا الاستثمار في مسيرة  
التنمية . وهذا ما جعلنا نسهر غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على وضع والمصادقة على الميثاق  
الوطني للتربية والتكوين والمجموعة الاولى من القوانين المبلورة له والمبرزة لخصائصه وتوجهاته  
الرامية الى تكوين نشء منتج نافع مؤهل للابداع والمبادرة وقادر على رفع تحديات مجتمع المعرفة  
والتواصل والتكنولوجيا المتطورة باستمرار في اعتزاز بكيانه وتمسك بثوابته ومقدساته وتشبث  
بعقيدته وقيمها الهادفة الى بث روح الصلاح والاستقامة والاعتدال والتسامح وما إليها من الانماط  
السلوكية الحميدة التي يجمعها مصطلح « التربية » المتأصل في ثقافتنا والذائع على ألسنة العامة  
والخاصة باسم « الترابي » والذي كان وراء اطلاق جلالتنا لاسم ميثاق التربية بدل ميثاق التعليم  
على الوثيقة المرجعية لهذا الاصلاح .

واننا مع سابغ رعايتنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين نحث حكومة جلالتنا على تفعيله وتسريع  
عملية تنفيذه وتخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك كما نشدد على وجوب انخراط جميع المعنيين  
كل من موقعه في جو من التعبئة الشاملة والتجند الكامل حول أهداف الميثاق بعيدا عن المزايدات  
والحساسيات قصد تفعيله مجددين التأكيد على قرارنا السامي باعلان العشرية القادمة عشرية  
خاصة بالتربية والتكوين وثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية بحيث لا يحل موعد 2010  
الا وقد تقلص بطريقة ملموسة ببلادنا أثر الأمية والتعليم غير النافع .

وانطلاقا من العطف الذي نخص به أسرة التعليم واعتبارا لدورها الأساسي في تحقيق الاصلاح

المؤمل فقد قررنا انشاء مؤسسة للاعمال الاجتماعية لأسرة التعليم . وسيتسنى لهذه المؤسسة التي أطلقنا عليها اسم جنابنا الشريف لتحمل اسم «مؤسسة محمد السادس للاعمال الاجتماعية لاسرة التعليم» أن تحتضن ربع مليون من أفراد هذه الاسرة العزيزة على جلالتنا مع عائلاتهم وأن توفر ما يلزمهم من خدمات اجتماعية في مجال السكن والتطبيب والترفيه والتأمين ضد الافات والتقاعد التكميلي .

شعبي العزيز،

انه لا مكان لتنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية مما يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها . واذا كنا نعتمد اقتصاد السوق فهذا لا يعني السعي لإقامة مجتمع السوق بل يعني اقتصادا اجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي .

وهذا ما جعلنا ننشئ صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز ونرصد مردود الخط الثاني للهاتف المحمول لانجاز مشاريع توفر مناصب شغل وعائدات مستمرة في مجال النهوض بالعالم القروي وايجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشيد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ورياضية ودعم مؤسسات اعلامية .

ومع السهر على تنفيذ هذه المشاريع في عين المكان وتشكيل لجنة خاصة للاشراف على ذلك تحت مسؤوليتنا فقد حرصنا على استمرارية هذا الصندوق وذلك من خلال تخويله استثمار حصة من عائدات الخوصصة في الانتاج حتى لا تستهلك في ميزانية التسيير . ولتذليل الصعاب ومنح فرص الاستثمار للقطاع الخاص الوطني والاجنبي ولا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة قررنا احداث لجنة تعمل برئاسة لتشخيص مواقع الخلل واقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الاجراءات اللازمة واشاعة مناخ الثقة أمام المستثمرين .

واننا لنتنظر من حكومتنا المضي قدما في الجهد التأهيلي للاطار المؤسساتي لاقتصادنا والحرص على رفع مستوى أدائه العام مؤكداين بصفة خاصة على تشجيع نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر قاطرة الاستثمار الوطني الحقيقي المنتج والمدر لفرص الشغل القارة وذلك بمنحها نظاما تفضيليا سواء في مرحلة التأسيس والانطلاق أو الحصول على التمويلات المناسبة لوضعيتها وجميع التسهيلات التشريعية والتنظيمية . وعلى الادارة بجميع أنواعها ومستوياتها أن تعتبر نفسها في خدمة هذه الرافعة القوية للتنمية وأن تنسق جهودها لبذل كل أشكال الدعم لهذه المقاولات في نطاق جهاز مختص في انعاشها وتنميتها .



كما أننا نجد دعوتنا للحكومة الواردة في رسالتنا الملكية التوجيهية لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في اعتماد منظور تنمية مندمجة لسد العجز والتفاوت الاجتماعي والمجالي وادماج الشباب في مسلسل الانتاج وتشجيع روح الابتكار لديه واشراك المرأة في التنمية ومحاربة الفقر والاقصاء والبؤس والتهميش واشاعة روح التضامن والتآزر وحفظ الكرامة واعتماد مخططات جهوية للتنمية وتفعيل دور الجهة في المجال التنموي .

واعتبارا للخصائص الذي تعانيه الاقاليم الشمالية والشرقية في مجال التجهيزات الاساسية والخدمات الاجتماعية مقارنة مع الجهات الوسطى والجنوبية التي نالت نصيبا لا يستهان به في هذا المجال ونظرا لما نخص به هذه الجهات العزيزة على جلالتنا من عناية خاصة فاننا ندعو حكومتنا والوكالة المكلفة بتنمية هذه الاقاليم الى اعتماد مخطط خاص وطموح لانبعث الاقاليم الشمالية والشرقية لتمكينها من النهوض بالدور الذي نريده لها كبوابة لجلب الاستثمارات وواجهة مشعة ومزدهرة للمملكة ملحين على تضافر جهود كل من السلطات العمومية والقطاع الخاص الوطني والاجنبي واستكشاف كل مجالات التعاون الدولي مع الهيئات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لرفع معدل نمو هذه الاقاليم الى المستوى الذي نرضاه لها .

واننا في مجال التنمية لنولي أهمية خاصة للتنمية القروية باعتبارها أساس التنمية الشاملة . ذلكم أن تحويل المغرب من بلد قروي الى بلد فلاحى رهين باستراتيجية تنمية قروية تستهدف التعامل مع الجفاف كظاهرة بنيوية لا تقتصر على معالجة اثاره الظرفية بل تسعى الى تقوية النسيج الانتاجي في البادية وتنويع مصادر دخل الفلاح واقامة أنشطة سياحية مع اتاحة ظروف مناسبة في القرى للخدمات والصناعة التقليدية وتحديث الاشغال الفلاحية وسد العجز المسجل في ميدان التجهيزات الاساسية بغية رفع العزلة عن العالم القروي والحرص على حفظ الثروات الطبيعية ضمن تنمية مستدامة .

بيد أن اشكالية ندرة الموارد المائية تظل أولوية الاوليات في ميدان التنمية القروية والفلاحية . واننا اذ نستحضر بكل اجلال واكبار الرؤية الثاقبة والعمل الجبار الذي ميز عهد والدنا المنعم رضوان الله عليه حيث أولى عناية خاصة لبناء السدود ولسقي مليون هكتار مما جعل بلدنا يمتص آثار الجفاف فاننا عازمون على مواصلة سياسته الرشيدة في هذا المجال برؤية متجددة تعتمد التدبير العقلاني للموارد المائية واعادة النظر في نوع الزراعات المستهلكة للماء أو المتضررة من الجفاف وتشجيع التقنيات والزراعات المقتصدة للماء وتوسيع المساحات المسقية وتكثيف برامج الري حتى

تشمل جميع الاراضي الفلاحية الممكن ريها .

كما يتعين وضع تصور متطور لسياسة السدود وتعبئة موارد جديدة في هذا المجال والتطبيق الصارم لمقتضيات القانون الخاص بالماء وترسيخ أسس ثقافة مائية جديدة لدى كل رعايانا الاوفياء قوامها التعامل مع الماء كمادة حيوية نادرة سواء جاد علينا الله سبحانه بغيثه ومائه الذي علينا خزنه كما أوصانا به جل وعلا في الذكر الحكيم أو اقتضت ارادته مرورنا لا قدر الله بسنة عجفاء .

وتقديرا منا لفئة الفلاحين العزيزة علينا - والتي نكبر فيها تضامنها وما أبانت عنه من تحل مثالي بالكرامة وتحمل لشدة الجفاف ونعتز بتشبهتها بأرضها المعطاء - فقد قررنا تمديد فترة الاعفاء من الضريبة المباشرة على الفلاحين الى سنة 2010 بدل 2000 آملين أن يمكن هذا التدبير الذي نأمر بإدراجه في مشروع القانون المالي المقبل القطاع الفلاحي من التأهيل الشامل لخوض غمار التحديات الداخلية والخارجية التي تلوح في أفق العشرية القادمة . وفي نفس السياق ننتظر من حكومتنا التفكير في إصلاح جبائي خاص بهذا القطاع الحيوي . . إصلاح يجمع بين ضرورة دعمه لجعله قادرا على رفع تحديات تحقيق الامن الغذائي للبلاد والتنافسية الدولية وبين مقتضيات العدالة الجبائية التي يتساوى في نطاقها جميع المواطنين .

شعبي العزيز ،

ان تحقيق الكثير مما نتطلع اليه جميعا في سياق التنمية يستلزم تحفيز المبادرة والابداع لدى كل الفاعلين الاقتصاديين في غير تداخل مع الدور الذي على الدولة أن تقوم به وهو دور الضبط والتنظيم لمجتمع تضامني وإيجاد مناخ ميسر للاستثمار ومحفز عليه وخاصة عن طريق الجبايات والانفاق العام وتحرير المبادرات وتهييء الدوافع العصرية المتيحة للتشغيل والمتمثلة في خفض معدل الفائدة على القروض وتقليص تكلفة الضرائب والعمل واخراج مدونة شغل عصرية . كما أن دور الدولة يفرض القيام باستثمارات اجتماعية في مجالات التربية والتكوين لاعداد المواطن الاقتصادي وتأهيله للابتكار والتنافس في جو من الثقة والأمن والاستقرار وفي ظل إدارة شفافة وقضاء نزيه مع الانضباط الحذر والصارم في شأن السياسة المالية والنقدية مما يجعل الدولة في نطاق قوة وسيادة القانون تحفز المجتمع وتوجه تطوره وترعاه ضمن تحكيم رشيد بين مختلف الفئات .

ومع ذلك فان المقابلة لا ينبغي أن تعيش على التسهيلات المتعددة التي تيسرها لها الدولة ولا أن تعتمد الانتظارية كاستراتيجية اقتصادية ولا أن تضحى بالتضامن كغاية مثلى للحياة المجتمعية .

ان المغرب لتنتظره استحقاقات حاسمة وعليه أن يرفع تحديات مصيرية داخلية وخارجية وهو في

حاجة إلى بذل كل الجهود وحشد كل الطاقات ضمن نكران الذات فيما نادى به جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه بالجهاد الأكبر حتى لا يخلف موعده في القرن المقبل مع مغرب متقدم اقتصاديا ومتضامن اجتماعيا ومجاليا.

وانه لمجهود ضخم ينتظرنا جميعا فيما نسميه بمعركة الجهاد الأكبر الاقتصادي لخلق الثروات وفرص الشغل والجهاد الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية. وينبغي على جميع أرباب المقاولات الاسهام فيه بفعالية وحماس. فلا يجدر ببعض المقاولات المغربية أن تستمر في الاعتماد على اقتصاد الربع والامتيازات والمكاسب السهلة ولا أن تضع نفسها على هامش حركة التعبئة العامة التي أطلقناها من أجل مغرب الاقتصاد الاجتماعي. وبدل أن تكون المقاوله هي المنتظرة فاننا نحن الذي ننتظر من كل رجالاتها ونسائها المجاهدين في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد أن يبرهنوا على روح الوطنية والمقاولة والمغامرة والابداع والابتكار وأن يدعموا الجهود التي توليها اياهم السلطات العمومية بمبادرات موازية من ذات الاهمية. فليس من المعقول في شيء أن يستمر الانتظار الى أن تتم كل الاصلاحات وتمنح كل الامتيازات للانخراط في طريق التعبئة المؤدية الى الازدهار الاقتصادي والتضامن الاجتماعي اعتبارا لان هذا الطريق لا نهاية له وانه بناء متواصل يجب أن يسهم فيه الجميع جاعلا من عوائق السير فيه محفزا لمضاعفة الجهد بدل أن تكون ذريعة لبث روح السلبية والانتظارية وتشويه الواقع أو تعتيم الأفق المشرق المفتوح أمام وطننا العزيز.

اننا مع الدعوة الى تشجيع المقاولة المواطنة الاجتماعية نحث مقاولينا ومقاولاتنا أن يحرصوا على التشبث بتقاليدنا الايجابية التي كان فيها رب العمل يعيش في مجال اجتماعي مشترك مع باقي الفئات عوض العيش في يأس وتخاذل أو عزلة عن الواقع. وندعوهم كذلك الى التشبع بروح المقاولة وما تقتضي من مغامرة واعية وحسن التدبير ومن شفافية وأخلاقيات المعاملات. واذا ما تسنى ذلك أمكن اقامة شراكة المقاولات الكبرى مع الصغرى بتفويضها بعض الانشطة وكذا شراكة المقاولات الكبرى الوطنية مع مقاولات أجنبية لجلب الاستثمارات والتقنيات باعتماد معيار فرص الشغل كأساس لذلك. فقطاع السياحة على سبيل المثال يزخر بالكثير من هذه الفرص لامكان مضاعفة عدد السواح الذين يرغبون في زيارة بلدنا. كما أنه بإمكان التطور السريع لكل التكنولوجيات الحديثة خاصة منها تكنولوجيات الاتصال أن يفتح المجال لإبراز قدرات شبابنا الخلاقة اضافة الى قطاعات أخرى حيوية كالسكن والفلاحة والنسيج والصيد البحري والصناعات الغذائية التي تتوفر فيها على قدرة تنافسية مما يمثل أوراشا شاسعة للعمل والانجاز. لذا وعلى

الرغم من النتائج الايجابية المحصل عليها في هذه الميادين وغيرها فان الدرب ما يزال طويلا وشاقا مما يقتضي مضاعفة الجهود لتحقيق إقلاع اقتصادي صحيح .  
شعبي العزيز،

إيماننا من جلالتنا بما توفره السياسة الخارجية من فرص التبادل والتعاون والشراكة الكفيلة بجلب موارد إضافية لنجاح استراتيجيتنا التنموية فقد حرصنا في عالم يعرف تحولات متسارعة على التأهيل الشامل لمفاهيم دبلوماسيةنا وأشكال تنظيمها وأنماط تدبيرها يقينا من جلالتنا بأن المغرب بتاريخه الدبلوماسي العريق وموقعه الاستراتيجي المرموق ومكاسبه الديمقراطية والرصيد الثمين للاشعاع الدولي المعاصر الذي تركه لنا والدنا المنعم قدس الله روحه يتوفر على كل المؤهلات الكفيلة بتعزيز مركزه الدولي كشريك محترم ومسموع في السياسة الدولية متميز بدفاعه عن الشرعية الدولية ونضاله من أجل استتباب السلم والامن في العالم ناهيك عن كونه من أكبر دعاة وبناءة الوثام والتعاون المثمر بين الشعوب .

وتأسيسا على هذه التوجهات فاننا نطمح الى أن نجعل مملكتنا تتمتع بكامل وحدتها الترابية وتتعامل مع محيط جهوي مستقر ومتضامن في ظل الوفاء الصادق لانتماءاتها والتزاماتها الجهوية والدولية .

وباعتبارنا أميرا للمؤمنين فقد أولوينا عناية خاصة لنصرة قضايا الاسلام والمسلمين وتصحيح صورة الاسلام لدى الآخر، وبيان حقيقته السمحة المعتدلة والسلمية . وبتنسيق مع أخينا الرئيس ياسر عرفات وبصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف فقد ألحنا لدى كل رؤساء الدول والحكومات الذين قابلناهم على ضرورة وقف تهويد هذه المدينة الشهيدة والحفاظ لها على دورها التاريخي كفضاء مقدس لتساكن الديانات السماوية الثلاث . كما سهرنا على الحفاظ لها على طابعها الاسلامي مترئسين في هذا الشأن الاجتماع الاول للمجلس الاداري لوكالة بيت مال القدس الشريف التي لم نفتأ نمدها بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي من أجل تمكينها من النهوض بدورها كاملا في هذا المجال .

واستمرارا لعمل والدنا المنعم طيب الله ثراه طوال أزيد من ربع قرن على قيام مصالحه بين أبناء سيدنا ابراهيم عليه السلام والسعي الحثيث لتحويل منطقة مهد الانبياء لفضاء للتعاون والتنمية والسلام بدل أن تكون مرتعا للتوتر وطغيان الاحتلال فقد حرصنا على اتخاذ عدة مبادرات بناءة وتشجيع كل الجهود من أجل احلال سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الاوسط يضمن

قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وجلاء القوات الاسرائيلية عن كافة الاراضي العربية المحتلة على أساس الشرعية الدولية والالتزامات المتبادلة بين الاطراف المعنية تلکم الشرعية والالتزامات التي نعتبر أن أي تنكر لها من شأنه الزج بالمنطقة وبشعوبها في التوتر واستمرار المعاناة وتأخير استتباب السلم فيها.

ولأجل الاستجابة لمتطلبات الأمن الاستراتيجي في عالمنا العربي ورفع تحديات عالم بداية القرن الحادي والعشرين فاننا ندعو أشقاءنا العرب الى تجاوز مخلفات الماضي الأليم واعتماد استراتيجية جماعية عقلانية وتمتين أواصر التضامن بين بلداننا الشقيقة .

وتجسيدا لايماننا والتزامنا بروابط الاخوة والتضامن المغربي والعربي والاسلامي فقد سعدنا بمقابلة أشقائنا أصحاب الجلالة والفضامة والسمو ملوك ورؤساء المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة البحرين وسلطنة بروناي ومصر وتونس وموريتانيا حيث أتيح لنا العمل سويا معهم على تمتين روابط الاخوة المتينة والتقدير المتبادل والتعاون البناء مع بلدانهم الشقيقة في جميع المجالات .

وتعزيزا منا لاواصر التضامن المغربي مع القارة الافريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وروحية عميقة فقد حرصنا على دعم علاقات الصداقة التقليدية والتعاون المثمر والتضامن الفاعل والتقدير المتبادل مع قادتها وشعوبها سواء خلال الزيارات الرسمية التي قام بها لبلادنا إخواننا رؤساء دول موريتانيا والسينغال ومالي وغينيا الاستوائية أو خلال المقابلات المكثفة التي أجريناها مع عدة رؤساء دول افريقية شقيقة وصديقة خلال زيارات العمل أو الزيارات الخاصة التي قاموا بها لبلادنا كالغابون وغامبيا والكونغو وغينيا أو خلال قمة القاهرة الافريقية الاروية الاولى . وقد بادرنا خلال هذه القمة التي انعقدت في ظل الاحترام الكامل للشرعية وفي جو من التفاهم المتبادل الى الاعلان عن إلغاء ديون كل الدول الافريقية الاقل تقدما تجاه المغرب وفتح أسواقنا دون شرط أمام المنتوجات الاساسية لهذه البلدان الشقيقة تفعيلا من جلالتنا لقيم التضامن مع افريقيا خاصة ومع محور جنوب / جنوب عامة وتجسيدا ملموسا لنوعية العلاقة الاستراتيجية التي ينبغي على أوروبا أن تحرص فيها على التنمية المستدامة لقارتنا وعلى استتباب الامن والاستقرار والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والآفات الاجتماعية ذلكم الحرص الذي جسدهنا بإرسال مساعدات انسانية للموزمبيق وبوتسوانا والاستجابة للنداء الاممي بمساهمة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة في توطيد السلم بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة .

وبنفس السعادة والحبور سعدنا باستقبال فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية تفعيلا لما يربط المغرب بهذا البلد الاسيوي العظيم من علاقات صداقة وتعاون خاصة. وبنفس الحرص على توطيد علاقاتنا بكل دول اسيا وأمريكا اللاتينية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أوفدنا وزيرنا الاول على رأس وفود هامة الى الدول الصديقة.. الهند والتايلاند والشيلي وكولومبيا والارجنتين.

وبموازاة مع الحرص على زيادة تمتمين أواصر الاخوة والصداقة والتعاون والتضامن مع الدوائر المغربية والعربية الاسلامية والافريقية والاسيوية والامريكية اللاتينية لديبلوماسيتنا فقد حرصنا على توطيد تفعيل شراكتنا الاستراتيجية مع دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية.

فقد أمكننا خلال الزيارة الرسمية التي قمنا بها للولايات المتحدة الامريكية بدعوة من صديقنا فخامة الرئيس بيل كلينتون أن نقف على ما تحظى به توجهاتنا نحو ترسيخ دولة الحق والقانون وإرساء التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمملكتنا من تقدير كبير. كما أتاحت لنا أن نعرض بكل وضوح مواقفنا من استكمال الوحدة الترابية لبلادنا وإقامة سلام دائم وعادل وشامل بالشرق الاوسط والتشديد على إرادتنا في رفع علاقاتنا السياسية المتميزة الى مستوى شراكة متميزة قائمة على القيم المثلى المشتركة للديموقراطية والسلم والامن والتعاون ضمن اطار متجدد ومتطور. فقد شدنا على هذه الارادة بقوة لدى الاتحاد الاوروبي شريكنا الاول في عدة ميادين والتي تربطنا به علاقات جيو استراتيجية وتاريخية وثقافية عريقة.

وبدخول علاقة المغرب بالاتحاد الاوروبي مرحلة حاسمة بفعل الشروع في تنفيذ اتفاقية شراكة المملكة معه ابتداء من فاتح مارس 2000 فان بلدنا ينتظر من الاتحاد الاوروبي أن ينجز تلکم القفزة النوعية التي من شأنها - في إطار نظام شراكة متقدمة - أن تعيد توجيه شراكتنا صوب محور استراتيجي متجدد تحكمه ضوابط متفق عليها ومسؤولية وتنمية مشتركة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. واننا لنأمل تجسيد الالتزامات الاوروبية بتدفق الاستثمارات المباشرة من أجل خلق أكثر ما يمكن من فرص الشغل الكفيلة بالادماج الاجتماعي لشبابنا في وطنهم الام والقمينة بتوطيد السلم والنماء والتقدم في منطقة شمال غرب افريقيا.

ونود أن نشير بصفة خاصة للزيارات الرسمية التي قمنا بها لفرنسا وايطاليا والى لقاءاتنا مع صديقنا الكبيرين صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الاول وفخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي تفضل بدعوتي لأول زيارة دولة خارج الوطن وفخامة الرئيسين البرتغالي والايطالي وقدااسة

البابا يوحنا بولس الثاني تلکم اللقاءات التي مكنتنا من تجديد التأكيد على إرادتنا في بناء علاقات شراكة استراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي عامة ومع الدول الأوروبية المتوسطة في إطار متجدد لمسلسل برشلونة وحوار أديان مثمر.. شراكة حقيقية مبنية على تخويل المغرب مكانة متقدمة في هذا الفضاء الاندماجي والتكاملي لاقتصادياتنا الليبيرالية ومجتمعاتنا الديمقراطية.

وقد حرصنا خلال لقائنا بقدااسة البابا يوحنا بولس الثاني على تأكيد ارادتنا الراسخة كأمر للمؤمنين في العمل سويا مع قداسته من أجل تعايش الديانات السماوية والحوار المثمر بين الاسلام والمسيحية ضمن كلمة سواء لا نعبد فيها الا الله وننتصر فيها لقيمهما النبيلة القائمة على الحرية والسلام والعدل والفضيلة.

كما أن اهتمامنا منصب في مجالات علاقتنا بدول الاتحاد الأوروبي على حفظ كرامة رعايانا الاوفياء العاملين بدوله المختلفة وعلى الدفاع على مصالحهم المادية والمعنوية. وقد أصدرنا تعليماتنا لسفرائنا وقناصلنا في بلاد المهجر كي يكونوا في خدمة رعايانا الاوفياء وأكثر قربا منهم واستجابة لحاجياتهم خاصة منهم الجيلين الثاني والثالث الذين نحرض على ارتباطهم بهويتهم الاصلية وقيمها المقدسة منوهين بإسهامات هذه الفئة العزيزة على جلالتنا في تنمية وطنها المغرب بما حباها الله به من كفاءات علمية وقدرات مادية.

وسواء مع أشقائنا العرب والمسلمين والأفارقة وأصدقائنا في دول الجنوب عامة أو مع شركائنا الاستراتيجيين في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد ألحنا على ما لبناء اتحاد مغرب عربي يسوده التضامن والسلام والتكامل والوئام من دور فاعل في بناء تكتل اقتصادي جهوي قوي كفيل بتأهيل بلداننا لرفع تحديات الشراكة مع مجموعات قوية وتحقيق التنمية المستدامة لشعبونا الشقيقة المرتبطة بأواصر الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك والمتعلقة بقيم الوحدة والتضامن بدل التفرقة وتمزيق كيانات بعضها البعض أو تبديد طاقاتها في معارك مفتعلة.

وفي خضم هذه الانشغالات الوطنية والجهوية والدولية فقد ظلت قضية الطي النهائي ملف استكمال وحدتنا الترابية في طليعة ما نهضت به جلالتنا من مهام الامامة العظمى اعتبارا للاجماع الوطني حول قدسية وحدتنا الترابية لعلاقة أبناء أقاليمنا الجنوبية بالعرش العلوي المجيد اذ كانوا في مقدمة المبايعين لجلالتنا وفي صلب الالتحام بين العرش والشعب.

وهكذا فقد حرصنا على الصعيد الداخلي غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على اعتماد مقاربة جديدة للسلطة في هذه الأقاليم العزيزة علينا مبنية على إشراك رعايانا الأعزاء في الصحراء المغربية

في التدبير الديمقراطي لشؤون تنمية الاقاليم الجنوبية وتسريع عودة إخوانهم وأخواتهم المحتجزين في تندوف في إطار الكرامة والسكينة وعفو وغفران الوطن. وشكلنا لهذه الغاية لجنة ملكية خاصة بمتابعة شؤون الأقاليم الجنوبية للمملكة والسهر على تنصيب مجلس استشاري خاص بها الى جانب جلالتنا. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لأعضاء حكومتنا قصد الانكباب في عين المكان على قضايا سكانها وإيجاد الحلول المناسبة والفورية لها ورصدنا ميزانية مخصصة لمعالجة مشاكل البطالة وأولينا أهمية كبرى للسكن واتخذنا إجراءات عملية لانعاش الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في نطاق ترسيخ قوي لمفهوم الجهوية.

أما على الصعيد الدولي فان موقف المغرب الرائد في الدعوة الى تسوية سلمية للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية على أساس استفتاء تأكيدى موضوعي وغير منحاز يستمد نزاهته وشرعيته الديمقراطية من استفتاء كل أبناء الصحراء المستجيبين للمعايير الاممية دون تمييز أو اقصاء ولو لواحد منهم من تأكيد مغربته.. هذا الموقف المستند على الشرعية الدولية قوبل بافتعال عدة عراقيل في مرحلة تفعيله الحاسمة من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين لم يعمل توالي عزلتهم الدولية - بعودة رعايانا الأوفياء المحتجزين في تندوف الى وطنهم الغفور الرحيم وبسحب مجموعة مهمة للدول الصديقة في افريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا لاعترافهم بالجمهورية الوهمية - الا على تصعيد تعنتهم المناهض لنص وروح التسوية الأممية وتأجيج تخوفهم من تأكيد استفتاء جميع أبناء الصحراء لمغربيتهم وتجديدهم لبيعتهم وولائهم لعرشهم العلوى المجيد.

وعلى الرغم من تعثر الاستفتاء التأكيدى لمغربية الصحراء لأسباب يشهد العالم أجمع أن المغرب لا يتحمل أية مسؤولية فيها فاننا نبذل قصارى جهودنا مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل استكشاف السبل الكفيلة بإزالة كل الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه تحديد الهيئة الناخبة بطريقة عادلة وعودة كل اللاجئين الى وطنهم الأم بين ذويهم وذلك ضمن استعدادنا الدائم لبحث كل المساعي التي من شأنها انهاء هذا المشكل المفتعل المعرقل لمسيرة انطلاق بناء اتحاد مغربنا العربي على أساس الثقة والتفاهم المتبادلين.

ومن منطلق ائتماننا التاريخي والدستوري على حوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وكيفما كانت المساعي الحميدة من أجل تجاوز تعثر مسلسل التسوية الأممي فاننا نود أن نؤكد لك شعبي العزيز أنه في جميع الحالات فان أية تسوية للنزاع المفتعل حول قضية مسألة وحدتنا الترابية المصيرية ستكون في إطار الثالث المقدس للاجماع والسيادة والشرعية بحيث أن أي قرار مصيري



لن يكون الا بإجماع كل المغاربة والمغربيات اعتبارا لأن السيادة - دستوريا وفي ظل دولة الحق والقانون المغربية - ملك للأمة جمعاء ولأن المغاربة سواسية في الوطنية. كما أن أية تسوية لن تكون الا في إطار السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية ولن تتم الا في إطار الشرعية الوطنية التي يكفلها اجماعك المقدس والشرعية الدولية المضمونة بالقانون الدولي .

هكذا تمكنا من إغناء الرصيد الدبلوماسي الثمين الذي تركه والدنا المنعم قدس الله روحه بتوطيد الدعم الدبلوماسي لقضية وحدتنا الترابية المقدسة وترسيخ وتوسيع علاقات الأخوة والصداقة والتعاون والتفاهم والتقدير والشراكة الاستراتيجية التي تربطنا بالدول الشقيقة والصديقة وإيلاء أهمية كبرى للدبلوماسية الاقتصادية والجمعوية والاعلامية والثقافية والبرلمانية. وسنوالي تكثيف جهودنا ليظل المغرب في توجهه الدبلوماسي وفيما لثوابت سياسته الخارجية التي يملئها عليه تاريخه العريق وموقعه الجيواستراتيجي الذي يتوسط العالم وينفتح عليه ودوره كقطب للاعتدال والتعايش والحوار والسلم وحسن الجوار في إطار من الواقعية واحترام الشرعية وغيرها من القيم والمبادئ التي يعتمدها بلدنا للدفاع عن مصالحه في عالم متغير وللاندماج في نظام دولي نتطلع الى أن يكون متعدد الاقطاب وأكثر إنصافا وشفافية .

شعبي العزيز،

انك تدرك مدى أهمية الاصلاحات الجذرية التي حققناها والتي أكسبت بلادنا مصداقية أكبر ومكنتها من ترسيخ مشروع مجتمعي يستند الى ديموقراطية اجتماعية متزنة وتنمية اقتصادية مستدامة .

واننا لنؤكد العزم على متابعة المسير لتحقيق كل مطامحك وتطلعاتك وبلوغ جميع أهدافك وغاياتك مما يقتضي تقوية الايمان بالله وتعميق الثقة بالذات واذكاء شعلة الوطنية في النفوس واشاعة روح المواطنة الحق وتمتين التمسك بالثوابت والمقدسات وسائر مقومات الكيان والمثابرة على مضاعفة الجهود وتظافرها والتعاهد على بذلها بحب وتفان وصدق وإخلاص .

وان تحقيق هذه المقتضيات هو الذي سيمكن المغرب من توفير أسباب العزة والمناعة وسيؤهله لرفع تحديات المستقبل ومواجهة الاكراهات التي يفرضها عالم متحول. وهي اكراهات متعددة ومعقدة وحاسمة اذ تستوجب تطوير توظيف كل المعطيات الوطنية الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو سلوكية وتستلزم التوفيق بين تلبية متطلباتنا والتكيف مع متطلبات العولمة التي أبانت عن شرستها الاقتصادية بما تحمل في طياتها من اثار جانبية وبما تنطوي عليه من مخاطر نمطية ثقافية .

وهي سلبيات لا سبيل أمامك لتجنبها شعبي العزيز الا بالحفاظ على هويتك والالتحام حول قيادتك والحرص على مؤسسات تقي بلدك المغامرات والتدبر الدائم لدروس تاريخك الحافل الذي كتبه أجدادك الأباة بمداد دمائهم الزكية مضحين بكل غال ونفيس وبأرواحهم فداء للمغرب العزيز.

واننا لنتهز هذه المناسبة العطرة للترحم على أرواحهم وجميع شهداء الوطن ولاستذكار المواقف الصامدة لقواتنا الملكية المسلحة وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية وتحيتها وتجديد التنويه بها والاعتزاز بما تركه في نفسنا تفقدنا لمختلف وحداتها خاصة منها المرابطة في الجنوب من أثر حميد والتقدير الدولي الكبير الذي يحظى به العمل الانساني والنبيل لجيشنا المظفر بالبوسنة والهرسك والكوسوفو من أجل حفظ هويتها الوطنية الاسلامية من همجية قوى الشر والابادة البشرية.

فالله نسأل أن يلقي عليك شعبي العزيز أردية الرضى والسكينة والسلامة وأن يبقى عليك نعمة التضامن والفضيلة والكرامة وأن يديمك على جادة العمل والاخلاص والاستقامة وأن يعينني على حمل أمانة قيادتك ويوفقني لاعلاء شأنك ولم شملك وجمع كلمتك ويهديني لما يؤدي الى خيرك وعزك وسعادتك.

« ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقني الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».